

# مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Local](http://www.alanba.com.kw/Local)

خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الصليبخات

## رياض العدساني: إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية أهم أولوياتي



جانب من الحضور في ندوة رياض العدساني



رياض العدساني مخاطبا الحضور في ندوته في غرناطة (خالد مكي)

كثرت تهتم بمصلحة الكويت فقد يتحالف معها في حال تمكن من دخول البرلمان. وفي الإطار ذاته، قال العدساني إن الكويت تعتمد على مستشفيات قديمة في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها، مؤكدا أن التشاحن بين السلطتين أرجع الكويت إلى الوراثة وعطل من تنفيذ مشاريع التنمية.

سكنية. وذكر العدساني انه كان من الملاحظ وجود عبث سياسي أكثر من فوضى سياسية خلال الفترة الأخيرة بالنسبة لموضوع الكوادر المالية للموظفين مؤكدا أنه ليس ضد المطالبة بالكوادر لكن من الواجب أن يأخذ كل مواطن حقه. وبين العدساني ان جميع الظروف كانت ضد الشباب خلال الفترة الماضية، مستشهدا على ذلك بأن مجلس الأمة في عامي 2008 و2009 لم يشجع أي شيء يخص الشباب إلا الفحص الطبي قبيل الزواج، وبين انه مرشح مستقل ولا ينتمي لأي كتلة، مبينا انه لو كانت هناك

لفحص الأغذية والأدوية لضمان توفير الأغذية والأدوية الصالحة للاستخدام الأدمي أمر ضروري خاصة بعد انتشار مواد غذائية فاسدة في السوق المحلي خلال الفترة الأخيرة. وجدد العدساني تصريحه أنه ليس ضد تجار الكويت، لاسيما أن هناك تجارا شرفاء وأنه ضد التجار المخالفين للقانون. وأوضح أن برنامجه الانتخابي يركز على توفير الأراضي للمواطنين وتقليص مدة الانتظار للحصول على سكن للمواطن عبر العمل على رفع عدد الوحدات السكنية من 8000 إلى 30 ألف وحدة

ومع ذلك كان من الملاحظ وجود تضخم في الحسابات المالية لبعض النواب في شهر سبتمبر 2011 وقد تضمنت حسابات بعض النواب إلى ما يقارب 106 ملايين دينار، مؤكدا أن هذا الرقم بإمكان الدولة أن تصرفه كرواتب لعدد 8833 موظفا براتب قدره ألف دينار لكل موظف ولمدة 12 شهرا. وأشار العدساني إلى انه عندما كان رئيسا لمجلس إدارة جمعية النهضة التعاونية رفع من مخازن الجمعية مواد غذائية فاسدة تخص عددا من الشركات المحلية، مشيرا إلى أن إنشاء هيئة متخصصة

الإدارية والمالية والعمل على فصل إدارة التحقيقات والأدلة الجنائية عن وزارة الداخلية وضماها إلى السلطة القضائية وإنشاء هيئة متخصصة لفحص الأغذية والأدوية لضمان توفير الأغذية والأدوية الصالحة للاستخدام الأدمي، وتفعيل قانون كسر الاحتكار وتوفير الأراضي للمواطنين وتقليص مدة الانتظار للحصول على سكن للمواطن. وأعرب عن دهشته من تصريحات حكومية تركز على التعليل والصحة وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية للأقارب بالدرجة الأولى وتحقيق استقلالية القضاء من الناحية

وأعرب العدساني عن شكره لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لقبول سموه استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة، لاسيما بعد تراجع أداء السلطتين خلال الفترة الأخيرة، مما نتج عنه انحسار الخدمات في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الكويت. وأضاف العدساني أنه لا تنمية في ظل وجود الفساد، موضحا أن أجندته الانتخابية تركز على التعليم والصحة وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية للأقارب بالدرجة الأولى وتحقيق استقلالية القضاء من الناحية

أكد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة رياض العدساني أنه ركز برنامجه الانتخابي في 6 نقاط تهم المواطن الكويتي وتمثل أهمية كذلك للمصالح العام، مشيرا إلى أنه لم يتطرق إلى أمور أخرى متعددة حتى يتمكن من الإيفاء بوعده تجاه الناخبين في حال وفق في دخول البرلمان. وأضاف العدساني خلال كلمة ألقاها أمام الناخبين بمناسبة افتتاحه مقره الانتخابي في منطقة الصليبخات أن تنفيذ المشاريع وتطبيق القوانين أمر مهم خلال المرحلة المقبلة.

## السمة للناخبين: مستقبل الكويت يتوقف على قراراتكم ولمن ستصوتون



معارضة وطنية تبحث عن الإنجازات وليست المعارضة الهدامة التي تناست دورها التشريعي وامتنت الخروج للشارع واستغلال حماس الشباب للعمل على إقرار أجندة خاصة لها بعيدا عن الديمقراطية الكويتية، مطالبا بالتصدي لهذه الطائفة التي تحاول جاهدة ضرب الوحدة الوطنية وتحرض على الانقسام والفوضى وهذا ما يخالف الدستور الكويتي.

أكد مرشح الدائرة الثالثة سعود السمة أن المرحلة المقبلة هي مرحلة مصيرية تحدد مستقبل الكويت بعد أن وصلت الحكومة والمجلس إلى طريق مسدود كان له عواقب وخيمة ضد دفع عجلة التنمية والقوانين التي كان ينتظرها المواطن الكويتي والتي كان من الواجب تشريعها، مطالبا الناخبين بالمشاركة بكثافة قائلا «إن مستقبل الكويت يتوقف على قراراتكم ولمن ستصوتون».

ولكن أين يكمن الخلل في تجارز السلطة التشريعية؟ لصلاحياتها باعتقادك؟

## مرشح الدائرة الأولى أكد أن إساءة استخدام الحرية تعني التحول إلى الفوضى جليل الطباخ لـ «الأنباء»: على الحكومة تطبيق القانون على أعضائها قبل المواطنين

ان يتقدموا ونحن نتراجع في كل شيء سواء في التنمية أو الاقتصاد. وتستطيع القول إن ما وصلت إليه الأحوال في الكويت بسبب سلوك المؤزمين. وأعتقد أن التصرفات المجرمة التي صدرت عن نواب مجلس سابق لا يمكن إلا أن نطق عليها جرائم عن سبق إصرار وإن رد الشعب عليها سيكون من خلال الصندوق الانتخابي.

ومن خلال اجابتك عن السؤال السابق اشعر بانك تحمل كامل المسؤولية على تأخر مكانة الكويت خليجيا على مجلس الأمة دون السلطة التنفيذية. وايضا اشعر بانك ضد استخدام الاستجواب باعتباره أداة نص عليها الدستور فهل هذا الشعور في محله ام ماذا؟

حينما أسهبت في الحديث حول المؤزمين ودورهم في إفساد مناخ الحياة فهذا لا يعني أن هناك فسادا في الحكومة وهو فساد فعلي ولكن ليس من مسؤولية سمو رئيس مجلس الوزراء ان يلاحق ويتابع أداء كل موظف أو وكيل وزارة، نعم رئيس مجلس الوزراء مسؤول عن أداء الحكومة سياسيا، اما بالنسبة للاستجوابات فانا أؤمن بكل ما جاء في الدستور ولكن أي متابع يجرم بأن معظم الاستجوابات التي قدمت في الفترات السابقة كانت استجوابات لتصفية حسابات قديمة أو استجوابات يمكن أن أطلق عليها شخصية وبليلي على ذلك حكم المحكمة الدستورية والذي حسم قضية الاستجوابات المقدمة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، وقال ان الاستجوابات المقدمة لسموه غير قانونية وغير دستورية وانطلق حكم المحكمة من عدة مواد في الدستور ومنها المادة 127 والتي تشير إلى ان رئيس مجلس الوزراء يترأس جلسات المجلس والمادة 123 والتي تحدد مسؤوليات رئيس مجلس الوزراء باعتبار ان مجلس الوزراء يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة وان كل وزير مسؤول عن وزارته، وايضا المادتين 99 و100 واللتان تحددان اختصاصات الوزراء واختصاصات سمو رئيس مجلس الوزراء ونخلص من ذلك إلى ان أي خطأ يرتكبه أي وزير يجب

حمل مرشح الدائرة الأولى والمحامي أمام المحكمة الدستورية ومحمدة التميميز جليل الطباخ من وصفهم بالمؤزمين مسؤوليه ما ألت إليه الأوضاع داخل الكويت حتى وصلت الأمور إلى حل المجلس والدفع نحو تقديم سمو رئيس مجلس الوزراء استقالته، وقال الطباخ في حوار خاص مع «الأنباء» إن تصرف بعض نواب في مجلس الأمة واقتحامهم للبرلمان جريمة تستحق العقاب، مشيرا إلى انه من غير الحائز ان يقوم هؤلاء باقتحام واحتلال مجلس الأمة، وراهن الطباخ على وعي الناخب الكويتي في عدم ايصال المؤزمين، مؤكدا على ان الشعب الكويتي لن يسمح بسلب ارادته في الاختيار، وقال ان هناك اجندة يحاول البعض لمحاولة زرع الفجوة بين الشعب الكويتي من خلال سياسة فرق تسد حتى تحقق اهدافها، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا أَمْرًا قَدِيمًا وَارْتَبِعُوا قَدِيمًا وَمَا يَنْهَى عَنْكُمْ أَنْ تُعْبَدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَوْفِينَ

### مشاركة عزاء

## يتقدم

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب و أعضاء مجلس الإدارة و جميع العاملين في

### الشركة الأولى للضادق

و

### فندق راديسون بلو

من السيدة / سحر عبد العزيز الرميح

عضو مجلس الإدارة

### بأحر التعازي لوفاة والدتها

سائلين الله العلي القدير أن يتعمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ، ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

محمد الجلاهنة



جليل الطباخ متحددا لـ «الأنباء» (معتز غوزال)

وجدنا بعضا منهم وفي اكثر من مناسبة يقومون بمداهمة المخافر لإطلاق سراح متهمين، والمؤزمون تعدوا على سمو رئيس مجلس الوزراء من خلال ممارسات غير طبيعية والتعدي على ابناء من أسرة آل الصباح الكرام، وأقول ان هذه الجرائم وليست التصرفات لم يتعدوا عليها الشعب الكويتي منذ نشأة الدولة قبل نحو 350 عاما وحتى منذ انطلاق الحياة البرلمانية في عام 1962 وحتى قبل فترة قريبة جدا، فالمعارضة السابقة ورغم رقي طرحها وتبنيها مواقف واهدافا وطنية ومنهم المرحوم سامي المنيس ود.الخطيب والعلم القطامي على سبيل المثال شخصية وبليلي معارضتهم راقية في الحوار داخل المجلس او في حوارهم وسجالاتهم مع الحكومة وأعضائها ولم يصدر عنهم أي تصرفات غير أخلاقية تمس القيادة السياسية أو رئيس مجلس الوزراء الوالد الشيخ سعد العبدالله طيب الله ثراه وإذا عدنا بالذاكرة إلى الحياة البرلمانية في الستينيات والسبعينيات رأينا استجوابا فقط وكان هناك تعاون كبير بين السلطتين وانعكس هذا التعاون على التنمية حتى كانت الكويت درة ولؤلؤة الخليج وكان هذا التميز نتاج استقرار سياسي وتعاون ولكن مع تبدل الأحوال لم تعد هناك تنمية واصبحت دول الخليج التي كانت تأخذ من نهضة الكويت طريقا للتقدم أصبحت تفوق الكويت الرائدة في كل شيء وكان من الطبيعي

ليس من مسؤولية رئيس الوزراء ملاحقة ومتابعة أداء كل موظف واستجوابه كان لتصفية حسابات قديمة

● دعنا نعود بالذاكرة لعليل فان صاحب السمو الأمير وأعلن انه لا يريد حل المجلس ولا قبول استقالة الحكومة ولكن تطورات الاحداث دعت سموه وبحكمته المعهودة إلى ان يتخذ مثل هذا القرار وما لا شك فيه ان الحكومات المتتالية مرت بسنوات عساف وكان السبب في ذلك بعض المؤزمين وللأسف هؤلاء المؤزمون هم نواب مجلس الأمة الذين يفرض بهم ان يشعروا ويكونوا ابناء على الدستور، وللأسف وللأسباب معروفة ومكشوفة انقلبوا على الدستور وتحرك بعض من النواب إلى الشارع تاركين مكانهم الطبيعي وهو قبة البرلمان ولم يكتفوا بالتحرك إلى الشارع وإنما جازوا مجموعات من الشباب وانشاءوا جرائم مشهودة تمثلت في اقتحام مجلس الأمة وهو احد المرافق المهمة في الدولة، وللأسف كانوا يطمحون من وراء اقتحامهم مجلس الأمة إلى احتلاله والسيطرة عليه ولم يكتفوا بهذه الجريمة المشهودة بل